S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1999/572
17 May 1999

مجلس الأمن

ORIGINAL: ARABIC

رسالة مؤرخة ١٧ أيار/ مايو ١٩٩٩ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة للعراق لدى الأمم المتحدة

أود أن أرفق لكم رسالة السيد محمد سعيد الصحاف وزير خارجية جمهورية العراق المؤرخة في ١٦ أيار/ مايو ١٩٩٩ المتضمنة ردا على البيان الصحفي الذي أدلى به السيد بنون سيفان مدير مكتب برنامج العراق بشأن قطاع الأدوية والمستلزمات الصحية والأجهزة الطبية. تؤكد الرسالة بشكل وقائعي ومعزز بالأرقام أن سبب عدم كفاءة تنفيذ القطاع الصحي يعود لتصرفات ومواقف مندوبي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠).

سأغدو ممتنا لو عملتم على توزيع رسالتي هذه ومرفقها بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) روكان نومان العنبكي
القائم بالأعمال المؤقت

180599 180599 99-14583

مرفق

رسالة مؤرخة ١٦ أيار/ مايو ١٩٩٩، موجهة إلى الأمين العام
من وزير خارجية العراق

اطلعنا على البيان الصحفي الذي أدلى به السيد بينون سيفان مدير مكتب برنامج العراق في الأمم المتحدة في نيويورك بتاريخ ١٢ أيار/ مايو ١٩٩٩ حول قطاع الأدوية والمستلزمات الطبية. وبهذه المناسبة نود أن نبين ما يأتي:

١ - إن قيمة ما وصل إلى العراق من الأدوية والمستلزمات والأجهزة الطبية لحد الآن هو ٠٠٠ ٣٠٠ ٥٧٥ (خمسمائة وخمسة وسبعون مليون وثلاثمائة ألف دولار)، وكان نصيب الأدوية من هذا المبلغ هو ٠٠٠ ٣٦١ ٣١٣ (ثلاثمائة وثلاثة عشر مليونا وثلاثمائة وواحد وستون ألف دولار)، تم توزيع أكثر من ٧٥ في المائة منها على المؤسسات الصحية، أما الباقي فإنه لا يزال في المخازن بسبب الحاجة إلى إجراء فحوصات الرقابة الدوائية، أو لوجود إشكالات مع المجهز حول النوعية أو المواصفات. والجدير بالذكر أن بعض الكميات هي الآن في مرحلة التوزيع ويجري ذلك وفق نظام وجدول زمني معتمد، وتتم مراقبة ذلك من قبل المراقبين المختصين في منظمة الصحة العالمية وبشكل دوري. أما المبلغ المتبقي وهو ٠٠٠ ٠٠٠ ٢٦٢ (مائتان وأثنان وستون مليون دولار) من أصل المبلغ الآنف الذكر وهو ٠٠٠ ٣٠٠ ٥٧٥ (خمسمائة وخمسة وسبعون مليون وثلاثمائة ألف دولار)، فهو يمثل قيمة المواد التي وصلت من المستلزمات الطبية مثل: (كفوف العمليات والسرنجات وخيوط العمليات والمحاليل المختبرية والضمادات الطبية والرقوق الشعاعية ومستلزماتها) والتي تشكل أكثر من ٥٠ في المائة من هذا المبلغ المتبقي، وبهذا فإن وزارة الصحة تكون قد وضعت الأسس الصحيحة لتوريد الأدوية والمستلزمات الطبية ضمن خطط الشراء والتوزيع الخمس المقدمة. وبالنسبة إلى الـ ٥٠ في المائة الأخرى المتبقية فقد تم توريد المواد الاحتياطية للأجهزة الطبية والأجهزة الجديدة التي أثر الحصار الظالم، ومنذ فرضه بما يقرب من تسع سنوات، على استيرادها، حيث تعتبر مكملة للعملية التشخيصية، إذ لا يمكن تقديم العلاج بالمستوى المطلوب إن لم يكن هناك تشخيص دقيق. ولذا فهي من حيث الأهمية لا تقل شأنا عن الأدوية.

٢ - نود أن نذكر السيد سيفان بأن المبلغ المخصص للقطاع الصحي في المراحل الخمس هو ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٢٩ ١ (مليار وتسعة وعشرون مليون دولار)، حيث أن أكثر من ٤٢ في المائة من الأدوية المهمة والمنفذة للحياة بالإضافة إلى المستلزمات والأجهزة الطبية ما زلنا بانتظار استلامها. كما أن نسبة عالية من هذا المبلغ لم يتم الاستفادة منها بسبب تصرفات اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) السيئة والمعقدة. وكان الأجدر بالسيد سيفان أن يشير إلى الكميات الكبيرة التي لم تصل العراق لحد الآن، وكذلك إلى تلك العقود التي عرقل أو رفض اعتمادها مندوبا الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بحجج واهية مما أدى إلى عدم استفادة المريض العراقي منها. ومن هذا يتبين أن سبب الاختناقات ليس هو إجراءات وزارة الصحة العراقية بل بسبب تصرفات تلك اللجنة وممارسات بعض أعضائها.

٣ - لقد تم تدقيق ما ذكرناه آنفا من قبل موفدين من (المكتب الإقليمي لشرق البحر المتوسط) ومن (المقر الرئيسي لمنظمة الصحة العالمية) اللذين زارا العراق خلال الفترة ١٢-٢٧ آذار/ مارس ١٩٩٩ وقدما تقريرا بمشاهداتهما الميدانية للمخازن والمؤسسات الصحية العراقية. ويبين التقرير المذكور بوضوح عكس ما ورد في تصريح السيد سيفان الذي افتقر إلى الدقة والموضوعية، ويثبت ما ذكرناه في الفقرات أعلاه.

إن تصريحات السيد سيفان لا تستند على الحقائق الموضوعية التي تثبت بأن (اتفاق النفط مقابل الغذاء والدواء) قد فشل في تلبية الاحتياجات الإنسانية للشعب العراقي وأن محاولة مكتب برنامج العراق التغطية على الاخفاقات الثابتة من خلال إلقاء اللوم والمسؤولية في تأخر وصول المواد المستوردة ضمن برنامج النفط مقابل الغذاء بضمنها مواد ومستلزمات القطاع الصحي على الجهات العراقية المعنية لا يتصف بالموضوعية.

لقد حاولنا أن نوضح الحقيقة، في هذه الرسالة، برد موضوعي ووقائعي معزز بالأرقام، لنثبت صحة ما ذهبنا إليه. ونترك الأمر لسيادتكم لتتأكدوا مما ثبتناه في هذه الرسالة.

(توقيع) محمد سعيد الصحاف
وزير خارجية جمهورية العراق
بغداد في ٣٠ محرم ١٤٢٠ هـ
الموافق ١٦ أيار/ مايو ١٩٩٩

- - - - -